

مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center for Studies and Planning



ورقة بحثية

السيادة العراقية في مرحلة ما بعد أيلول 2026 المقومات، التحديات، والمسارات المستقبلية

د. حميد نعمة الصالحي



إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة

تُعَدُّ السيادة أحد المرتكزات الأساسية لوجود الدولة واستقلالها في قراراتها وقدرتها في ممارسة دورها السياسي والأمني والاقتصادي في الداخل، وإدارة علاقاتها الخارجية وفقاً لمصالحها الوطنية، وفي الحالة العراقية، تكتسب مسألة السيادة أهمية استراتيجية كبيرة ، لاسيما في ظل تعقيدات البيئة الداخلية وتشابك وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، وفي مرحلة ما بعد أيلول 2026، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في مقومات السيادة العراقية والتحديات التي تواجهها، في ضوء المتغيرات السياسية والأمنية والإقليمية والدولية المحيطة بالعراق.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أبرز مقومات السيادة العراقية، وتشخيص أهم التحديات التي تواجهها، فضلاً عن بحث المسارات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تعزيز استقلال القرار الوطني ووحدة القرار الأمني، بما يدعم قدرة الدولة العراقية على حماية مصالحها الوطنية وممارسة دورها الإقليمي والدولي بصورة أكثر فاعلية.

المبحث الأول: مقومات السيادة العراقية

من الجدير بالذكر أن نتعرف على مفهوم السيادة قبل الخوض في المقومات، فالسيادة ليست مصطلحاً قانونياً جامداً، بل هي التعبير السياسي عن حب الوطن، فمن أحب أرضه حرص على قرارها، ومن اعتز بتاريخه لم يقبل أن يصادر حاضره، وحين تنص المادة الأولى من الدستور العراقي على أنَّ العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، فهي تقنن شعوراً راسخاً في وجدان العراقيين قبل أن تكون نصاً في وثيقة، ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن السيادة والوطنية معاً، فالسيادة بلا حب للوطن قشرة بلا جوهر، وحب الوطن بلا سيادة شعور معلق لا يجد ما يحميه¹.

1. فاضل علي، السيادة العراقية وحب الوطن، مقال منشور في جريدة الصباح، على الموقع الإلكتروني : <https://alsabaah.iq>

كما تُعدُّ السيادة جوهر الدولة وميزان استقلالها وقدرتها على حماية قرارها وأرضها وشعبها وثرواتها ومصالحها، وعند الحديث عن سيادة العراق، فإننا لا نتحدث عن مفهوم قانوني مجرد، بل عن قضية ارتبطت بتاريخ العراق الحديث، وبما مر به من حروب وأزمات واحتلال وتدخلات إقليمية ودولية، ومحاولاته المستمرة لاستعادة موقعه الطبيعي كدولة تمتلك قرارها الوطني وتحافظ على وحدتها ومصالح شعبها².

وفي تعريف آخر تعني السيادة استقلال الدولة و الحكومة وقرارها عن أية إرادة داخلية أو خارجية وأن تكون الدولة سيدة نفسها في اتخاذ القرارات الداخلية و الخارجية، إن كانت هذه القرارات آنية او مستقبلية، فالسيادة بشقها الخارجي تعني حماية حدود العراق وأرضه ومياهه و أجوائه من أي عدوان خارجي فضلاً عن استقلالية قرار الدولة السياسي و الاقتصادي والأمني وعدم خضوعها للتأثيرات الخارجية أمّا السيادة بشقها الداخلي فتعني امتلاك الدولة الحق في تطبيق القانون وفرض الأمن و النظام³.

وعليه وانطلاقاً من المفاهيم أعلاه فإن السيادة العراقية لها عدة مقومات يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً: المقومات الدستورية والقانونية

تستند السيادة العراقية ومقوماتها الدستورية والقانونية في الدستور العراقي النافذ لعام 2005 إلى مجموعة من المبادئ والأركان الأساسية التي تعكس استقلال الدولة وسمو قانونها أهمها وجود الدستور، الذي يُعدُّ أول المقومات القانونية في كل دولة فهو القانون الأعلى فيها ويسمو على كل القوانين الأخرى، وهو من الناحية السياسية يحدد

2. إبراهيم الدهش، سيادة العراق .. من استعادة القرار إلى بناء الدولة، مقال منشور في مركز دراسات الشهيد الخامس، في 20/9/2026، على الموقع الإلكتروني: <https://ar.shahidkhames.com>.

3. سعد مزهر العلاق، السيادة، مقال منشور في جامعة الدفاع للدراسات العسكرية، 2021.

شكل الدولة سواء أكانت مركبة أم بسيطة، كما يتحدد في ضوئه شكل الحكم والحكومة، ومن الناحية القانونية تستمد جميع التشريعات الأخرى في البلاد سندها القانوني وقوتها الملزمة منه، وقد أخذ الدستور العراقي النافذ لعام 2005 بهذا النوع من الرقابة بموجب المادة (92) منه مقررًا استحداث المحكمة الاتحادية وهي هيئة قضائية مستقلة ماليًا وإداريًا تتكون من قضاة وخبراء في الفقه الإسلامي والقانون .

أما المبدأ الثاني لمقومات السيادة فهو الفصل بين السلطات والذي يُعدُّ أحد المبادئ الدستورية الهامة في كل دولة تسعى لتطبيق الديمقراطية والغرض منه إيجاد حكم معتدل يوازن بين ضرورات السلطة وضمانات الحقوق والحريات، وقد أشار الدستور العراقي النافذ إلى هذا المبدأ من خلال نص المادة (47) التي أشارت إلى أنَّ السلطات الاتحادية في الدولة هي السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتُمارس كل منها اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات ، ويرتبط بموضوع الفصل بين السلطات موضوع آخر في غاية الأهمية يتمثل باستقلال القضاء، فلا أهمية للفصل بين السلطات ولا قيمة للدستور من دون استقلال القضاء ، وهو ما أكد عليه الدستور العراقي النافذ في المادة (19/أولاً) من أنَّ القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون⁴.

والمبدأ الثالث هو احترام الحقوق والحريات الذي يُعدُّ من المبادئ المهمة لأي دولة ديمقراطية، وحرصاً من المشرع الدستوري العراقي على صيانة هذه الحقوق وضمان الالتزام بها وعدم فسح المجال لإمكانية المساس بها بالتعديل أو الإلغاء ، فقد أورد هذه الحقوق في صلب الوثيقة الدستورية ، حيث ورد في الباب الثاني من الدستور الدائم لجمهورية العراق لعام 2005 العديد من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المواد (36-14) كما أورد الحريات العامة في المواد (46-37) منه

4. عباس علي محمد الحسيني، المقومات القانونية لبناء وديمومة الدولة في ضوء الدستور العراقي النافذ، الملحقية الثقافية العراقية في الأردن، 2026، على الموقع الإلكتروني: <https://www.icaajo.com>.

استناداً إلى معيار المواطنة الصالحة، إنّ النص على هذه الحقوق في صلب الدستور يجعل منها مبادئ دستورية يجب احترامها من قبل جميع السلطات ويُعدّ ضماناً حقيقياً لها⁵.

ثانياً: المقومات السياسية والمؤسسية

يُعدّ قيام النظام السياسي على منظومة مؤسسية واضحة ومحددة من أبرز مرتكزات النظام السياسي الديمقراطي، إذ يسهم ترسيخ الطابع المؤسسي في تعزيز كفاءة أداء مؤسسات الدولة وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات المجتمع ومتطلباته، وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على التحول الديمقراطي في العراق، لا تزال مؤسسات النظام السياسي تواجه تحديات تتعلق بضعف البناء المؤسسي وتفاوت مستوى فاعليتها، الأمر الذي انعكس على طبيعة الأداء السياسي وعلى منظومة القيم والممارسات السائدة في المجال العام، وقد أسهم ذلك في ضعف فاعلية سيادة القانون، فضلاً عن انعكاساته على كفاءة رسم السياسات العامة وتنفيذها، وظهور ممارسات قائمة على الوساطة والمحسوبية، ومن ثم، فإنّ محدودية ترسيخ القيم والممارسات المؤسسية في النظام السياسي العراقي أفرزت آثاراً تراكمية انعكست على أداء مؤسسات الدولة وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع، وأسهمت في إضعاف الاستفادة من فرص الاستثمار والتنمية، فضلاً عن التأثير في مستوى ثقة المواطن بالمؤسسات السياسية وقدرتها على أداء وظائفها بصورة فاعلة ومستقرة⁶. وعليه تتجاوز أهمية البناء المؤسسي مجرد تنظيم عمل مؤسسات الدولة، إذ يرتبط بصورة مباشرة بقدرة الدولة على ممارسة وظائفها السيادية واتخاذ القرارات الملزمة بصورة قانونية ومنظمة، فكلما كانت المؤسسات السياسية أكثر وضوحاً في اختصاصاتها، وأكثر التزاماً بالقواعد الدستورية والقانونية، ازدادت قدرة الدولة على توحيد مصادر

5. صدام بدن رحيمة و محمد إبراهيم خضير عباس، المقومات القانونية لنشوء الدولة العراقية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد (52)، 2022، ص72.

6. أحمد فيصل علي، القيم المؤسسية وأداء النظام السياسي العراقي، مجلة قضايا سياسية، العدد(78)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2024، ص142 - 178.

القرار وتعزيز فاعلية سياساتها العامة، كما أنَّ قوة المؤسسات لا تقاس بوجودها الرسمي فحسب، وإنما بقدرتها الفعلية على ممارسة اختصاصاتها واستمرارية عملها بعيداً عن التأثيرات غير المؤسسية⁷.

ومن هنا، فإنَّ تعزيز البناء المؤسسي في العراق يرتبط بتطوير آليات صنع القرار، وترسيخ مبدأ المساءلة والرقابة، وتعزيز استقلال المؤسسات، وتفعيل سيادة القانون، بما يسهم في بناء دولة أكثر قدرة على حماية مصالحها الوطنية وممارسة سيادتها بصورة متماسكة.

ثالثاً: المقومات الأمنية والعسكرية والاقتصادية

يرتبط بناء السيادة العراقية بمنظومة متكاملة من المقومات السياسية والأمنية والاقتصادية والمؤسسية، تبدأ بتوحيد القرارين الأمني والعسكري وترسيخ احتكار الدولة للسلح وقراري الحرب والسلم، وتمتد إلى تعزيز قوة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتوسيع مجالات الشراكة والتعاون الخارجي، ولا تقتصر السيادة في هذا السياق على امتلاك الدولة لمقومات القوة المادية، وإنما تتطلب كذلك وجود مؤسسات وطنية فاعلة قادرة على ممارسة اختصاصاتها وفق أحكام الدستور والقانون، بما يمكّن العراق من إدارة علاقاته الإقليمية والدولية انطلاقاً من مصالحه الوطنية، ويحد من احتمالات انخراطه في سياسة المحاور أو تحوله إلى ساحة لتصفية الصراعات الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق، يشير الخبير في الشؤون العسكرية والاستراتيجية اللواء الركن المتقاعد الدكتور عماد علو إلى «أنَّ مفهوم السيادة العراقية لا ينبغي أن يُختزل في مسألة انسحاب القوات الأجنبية من العراق أو تغيير مواقع انتشارها، وإنما يرتبط بصورة أوسع بمدى قدرة مؤسسات الدولة

7. الاستراتيجية الوطنية لتعزيز سيادة القانون وتطبيق العدالة في جمهورية العراق (2025-2029)، تقرير صادر عن وزارة العدل، 2025، صص 13-21.

على ممارسة صلاحياتها بصورة فاعلة، وامتلاكها لقرارها السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي والتشريعي. ويؤكد علو أنَّ تفعيل مؤسسات الدولة وتنشيط أدوارها يمثلان عاملاً أساسياً في تعزيز السيادة، لما يعكسونه من قدرة الدولة على التعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية وحماية قرارها الوطني بما يتوافق مع مصالحها العليا⁸.

ومع أن حصر السلاح بيد الدولة يُعدُّ أحد أبرز المرتكزات الأمنية والعسكرية اللازمة لترسيخ السيادة الوطنية ووحدة القرار الأمني، فإنَّ معالجة هذا الموضوع لا ينبغي أن تقتصر على مفهوم نزع السلاح بمعناه المجرد، بل تتصل بصورة أوسع بمستقبل القوى المسلحة التي نشأت وتطورت في سياقات أمنية وسياسية مختلفة، فقد أفرز الواقع العراقي خلال السنوات الماضية قوى مسلحة أدت أدواراً في مواجهة الإرهاب والدفاع عن الدولة خلال مراحل اتسمت بتعقيد البيئة الأمنية، وهو ما يستدعي أخذ طبيعة الأدوار التي اضطلعت بها هذه القوى بعين الاعتبار عند بحث مستقبلها ضمن مؤسسات الدولة، وفي الوقت ذاته، فإنَّ الاعتراف بالأدوار التي قامت بها بعض القوى المسلحة في مراحل أمنية محددة لا يعني بالضرورة استمرار تعدد مراكز القرار المرتبطة باستخدام القوة، إذ إنَّ استقرار الدولة الحديثة يتطلب وجود مرجعية قانونية ومؤسسية واضحة في إدارة الشأن الأمني والعسكري، بما يضمن وحدة القرار المتعلق باستخدام القوة ويحافظ على تسلسل القيادة والسيطرة. ومن هذا المنطلق، فإنَّ جوهر معالجة الملف لا يرتبط بالسلاح وحده، وإنما بتنظيم العلاقة بين مختلف التشكيلات والمؤسسات الأمنية ضمن إطار الدولة والقانون، وعليه، يمكن أن تستند معالجة هذا الملف إلى مسارات مؤسسية متكاملة، من بينها تعزيز القيادة والسيطرة الحكومية، وتوحيد قواعد الانضباط العسكري والأمني، وضمان حياد المؤسسات الأمنية والعسكرية عن النشاط السياسي، وتفعيل آليات الرقابة البرلمانية والقضائية، فضلاً عن إعادة تنظيم العلاقة بين مختلف المؤسسات والتشكيلات

8. ذو الفقار يوسف، السيادة العراقية تستكمل ركائز الدولة، مقال منشور على موقع جريدة الصباح في 2026-9-29، على الموقع الإلكتروني: <https://alsabaah.iq>.

الأمنية بما يمنع تداخل الاختصاصات أو ازدواجية القرار، كما يتطلب ذلك حماية المؤسسة العسكرية والأمنية من التدخلات السياسية، وتعزيز مهنتها وقدرتها على أداء وظائفها ضمن منظومة وطنية موحدة⁹.

وفي هذا السياق، ركزت الأمم المتحدة في مقارباتها المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني في العراق على أهمية بناء مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للأطر القانونية، وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف الفاعلين المسلحين، بما يسهم في بناء قطاع أمني قادر على التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية بصورة مستدامة¹⁰. ومن ثم، فإنَّ تعزيز السيادة العراقية في بعدها الأمني لا يرتبط فقط بامتلاك الدولة للسلاح، وإنما بقدرتها على توحيد مرجعيات القرار الأمني والعسكري، وضمان خضوع جميع المؤسسات والتشكيلات ذات الصلة بالقوة المسلحة للقواعد الدستورية والقانونية والمؤسسية للدولة.

أمَّا فيما يتعلق بالمقوم الاقتصادي فهو مهم وضروري للسيادة العراقية، إذ يعني تنوع مصادر الاقتصاد بأنَّ لا يعتمد على الجانب الريعي «النفط فقط» بل النهوض بالواقع الاقتصادي الداخلي وتنشيط القطاع الخاص وإيجاد فرص عمل للقضاء على البطالة، الأمر الذي يعزز من ثقة المواطن بالحكومة ويزيد من فرض السيادة الوطنية بشكل تام.

وإذ تعتمد السيادة الاقتصادية للعراق على قدرة الدولة على التحكم الكامل في مواردها، واتخاذ قراراتها التنموية بشكل مستقل دون ضغوط خارجية، فلكي تتحقق هذه السيادة بشكل كامل ومستدام، يجب فهم أبعاد مقوماتها الأساسية مثل حماية الثروات الوطنية وإدارتها المستقلة، إذ يُعدُّ النفط المحرك الأساسي للاقتصاد العراقي. وتعني السيادة هنا قدرة الدولة الكاملة على الإنتاج، والتسويق، وحماية المنشآت النفطية من

9. علي مهدي كاظم الكرعاوي، السيادة العراقية بين تعدد مراكز القوة والنفوذ الخارجي: نحو استراتيجية وطنية للأمن القومي، مقال منشور في مركز دراسات الشهيد الخامس، على الموقع الإلكتروني: <https://ar.shahidkhames.com>.

10. United Nations Assistance Mission for Iraq (UNAMI), Briefing to the United Nations Security Council by the Special Representative of the Secretary-General for Iraq, 22 May 2017, p.12.

أي تهديدات، مع ضمان توجيه عوائده مباشرة إلى الخزينة العامة لخدمة الشعب، كذلك استثمار الغاز والموارد الطبيعية والتوقف عن حرق الغاز المصاحب وتحقيق الاكتفاء الذاتي لتشغيل محطات الكهرباء يمثل خطوة استراتيجية للتخلص من التبعية لاستيراد الطاقة، بالإضافة إلى استثمار الفوسفات والكبريت والموارد الأخرى غير المستغلة. إضافة إلى ذلك فإنَّ تنويع مصادر الدخل عبر إحياء القطاع الزراعي واستخدام تقنيات الري الحديثة لمواجهة الشحة المائية يحمي العراق من الاعتماد على استيراد السلع الغذائية الأساسية، مما يعزز أمنه القومي، كذلك النهوض بالصناعة المحلية وتفعيل المصانع الحكومية المعطلة، ودعم القطاع الخاص لإنتاج المواد الإنشائية والاستهلاكية محلياً، مما يقلل من خروج العملة الصعبة إلى الخارج. فضلاً عن استثمار موقع العراق الاستراتيجي (عبر مشاريع استراتيجية مثل ميناء الفاو الكبير وطريق التنمية) لتحويل البلاد إلى ممر تجاري عالمي يربط الشرق بالغرب، مما يخلق عوائد مالية ضخمة بعيدة عن النفط. والأهم من ذلك هو الإصلاح المالي والمصرفي ويتمثل باستقرار العملة والسياسة النقدية وبناء نظام مصرفي رصين يمثل للمعايير الدولية (مثل المنصة الإلكترونية للتحويلات المالية) يمنع تهريب الأموال، ويحافظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام العملات الأجنبية، والعامل الأبرز هو جذب الاستثمارات النوعية وفتح الباب أمام الشركات العالمية الكبرى للاستثمار داخل العراق، بشرط نقل التكنولوجيا الحديثة وتشغيل الأيدي العاملة العراقية لتطوير البنى التحتية¹¹.

نستنتج مما تقدم أنَّ تعزيز السيادة العراقية لا يتحقق من خلال معالجة جانب واحد من جوانب القوة الوطنية، بل يتطلب تكامل الأبعاد المؤسسية والسياسية والأمنية والاقتصادية، بما يعزز قدرة الدولة على اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة، ويكرس وحدة القرار الوطني، ويدعم مكانة العراق كدولة قادرة على إدارة علاقاتها الخارجية وفق أولوياتها ومصالحها الوطنية.

11. كامل علاوي كاظم وفاضل نعمة طاهر، التنمية الاقتصادية في العراق المقومات وسبل النهوض، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 4، 2021 ص 3-8، كذلك حيدر عبدالمك، السياسة الاقتصادية للعراق في ظل الدستور العراقي لعام 2005، مجلة الجامعة العراقية، العدد 3، 2024، ص 443-493.

المبحث الثاني: تحديات السيادة العراقية في مرحلة ما بعد أيلول 2026

تواجه السيادة العراقية في المرحلة الحالية عدة تحديات ترتبط بالواقع السياسية والأمني والاقتصادي، ناهيك عن البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالعراق، والتحديات التي تواجه السيادة العراقية منها ما هو داخلي وآخر خارجي على النحو الآتي:

أولاً: التحديات الداخلية وأثرها على القرار السيادي

وتتمثل التحديات الداخلية أو المعوقات المؤثرة على السيادة الداخلية للعراق بالجماعات الإرهابية والخلايا النائمة لتنظيم داعش الإرهابي الداخلية والخارجية العابرة للحدود، والفصائل المسلحة خارج إطار القانون، وأزمة بناء الدولة العراقية والهوية الوطنية، فضلاً عن الكتل السياسية التي تعتنق إيديولوجيات تجسد خطراً محدقاً بأمن العراق ووحدته وتماسكه، لاسيما تلك التي لها ارتباطات بأجندات خارجية¹².

تعدّ الانقسامات الحزبية والطائفية من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة العراقية التي أدت إلى إضعاف عملية صنع القرار وتعطيل الإصلاحات الحكومية، كما أسهم نظام المحاصصة في ترسيخ الانقسام السياسي والاجتماعي، حيث يتم اختيار العديد من المناصب وفق الانتماء السياسي أكثر من الكفاءة، مما أثر على أداء مؤسسات الدولة، كما أنّ الصراع السياسي المستمر بين القوى المختلفة أدّى إلى عدم الاستقرار الحكومي وتراجع ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية، إضافة إلى ذلك، فإنّ ضعف المؤسسات الإدارية وانتشار الفساد المالي والبيروقراطية أسهما في إضعاف قدرة الدولة على تنفيذ المشاريع التنموية¹³.

12. مريم سلام أحمد و بتول حسين علوان، معوقات ومقومات السيادة في العراق بعد 2003، مجلة دراسات دولية، العدد (98) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2024، ص 839.

13. عباس رياض ناصر، العراق بين التحديات السياسية والاقتصادية وتدابير التحرر من النفوذ الخارجي، مقال منشور في مركز دراسات الشهيد الخامس، على الموقع الإلكتروني : <https://ar.shahidkhames.com>

كما يواجه العراق تحدياً اقتصادياً يتمثل بانتشار الفساد المالي والإداري وانعكاساته الخطيرة على الموارد الاقتصادية العراقية والبنى التحتية، ناهيك عن الاعتماد المفرط على النفط، وهذا ما يشكل أكبر تحدٍّ يواجهه الاقتصاد العراقي لاسيما وإنَّ المنطقة تواجه تحديَّ إغلاق مضيق هرمز وعدم قدرة العراق على تصدير نفطه برغم المحاولات لإيجاد خطوط أنابيب بديلة للتصدير إلّا أنَّ إمكانياتها محدودة، وهذا ما يجعل الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف مصادر تنويعه وهو ما يؤثر على سيادة العراق، إذ إنَّ من أولويات السيادة الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة وتنوع مصادر الدخل الاقتصادي.

أمّا التحدي الداخلي الآخر فهو التحدي الأمني وكيفية ترتيب الوضع بعد الانسحاب الأمريكي من العراق بتاريخ 30/9/2026 إذ يمثل هذا اليوم اختباراً جديداً للسيادة والأمن في العراق، حيث يطوي العراق صفحة الوجود العسكري الأمريكي، لكنه يفتح في المقابل فصلاً أكثر تعقيداً في إدارة الأمن والسياسة والعلاقات الخارجية، ويرتبط ذلك بمستقبل السلاح خارج إطار الدولة، ولا سيما ما يتعلق بالفصائل المسلحة المرتبطة بأجندات عابرة للحدود أو ما دون الدولة، ما يضع العراق أمام تحدٍّ مهم هو ضرورة تجنب أن يكون العراق ساحة للتنافس بين القوى الداخلية والخارجية، كما أن ملف السلاح سيكون من أبرز الاختبارات التي ستواجه الدولة العراقية في المرحلة المقبلة، لأنَّ مفهوم السيادة لا يكتمل بالسيطرة على الحدود أو بانتهاء وجود القوات الأجنبية فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بقدرة الدولة على أن تكون صاحبة القرار الأمني والعسكري، ولا شك في أنَّ الانسحاب سيجعل لسيادة العراق سيطرة أكبر على أراضيه ولكنها تحتاج إلى قدرة أكبر لحماية هذه السيادة، ووضع خطة وطنية مستقبلية، تتضمن الأمن والدفاع والاستخبارات والدبلوماسية والاقتصاد¹⁴.

14. ليلي بن هدنا، الانسحاب الأمريكي من العراق.. اختبار للسيادة والأمن، البيان، 24-9-2026، على الموقع الإلكتروني: <https://www.albayan.ae/new>.

ثانياً: التحديات الإقليمية والدولية

تتأثر ممارسة العراق لسيادته بطبيعة البيئة الإقليمية والدولية التي يتحرك ضمنها، بحكم موقعه الجغرافي والاستراتيجي في منطقة تتداخل فيها مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا ودول الخليج العربي، فضلاً عن ارتباط أمن العراق بالتطورات المتسارعة في سوريا ومنطقة الخليج وشرق المتوسط. وقد أوجد هذا التداخل بيئة أمنية وسياسية معقدة انعكست على إدارة العراق لعدد من ملفات أمنه الوطني، ولا سيما في ظل العمليات العسكرية والتدخلات التي شهدتها الأراضي العراقية، وما رافقها من مواقف رسمية عراقية أكدت في مناسبات متعددة ضرورة احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه، وفي ضوء هذه المعطيات، فإنَّ التعامل مع التأثيرات الخارجية يقتضي تجاوز التصورات التي تختزل السياسة العراقية في خيار الاصطفاف مع قوة إقليمية أو دولية في مواجهة أخرى، إذ إنَّ هذا النوع من المقاربات قد يضيق هامش الحركة أمام الدولة ويؤثر في قدرتها على صياغة مواقفها الخارجية وفق أولوياتها الوطنية. لذلك، تبرز أهمية اعتماد سياسة خارجية أكثر توازناً، تقوم على تنويع العلاقات وتعدد الشراكات، بدل الانخراط في سياسة المحاور، بما يمنح العراق مساحة أوسع للمناورة الدبلوماسية ويحافظ على استقلالية قراره الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإنَّ بناء علاقات العراق الخارجية ينبغي أن ينطلق من قاعدة أساسية تتمثل في تغليب المصلحة الوطنية، بحيث تُدار علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل والسيادة، بعيداً عن الضغوط أو الاصطفافات التي قد تجعل العراق طرفاً في صراعات لا تتوافق بالضرورة مع أولوياته الوطنية. ويشكل هذا النهج أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز السيادة العراقية وتدعيم قدرة الدولة على إدارة بيئتها الخارجية بصورة أكثر استقلالاً وفاعلية.

وبناءً على ذلك، ينبغي أن تستند علاقة العراق بالولايات المتحدة الأمريكية إلى المصالح الوطنية والاتفاقات الرسمية واحتياجات التعاون في المجالات الدفاعية والاقتصادية والتكنولوجية، في حين يفترض أن تقوم علاقته مع إيران على المصالح المشتركة ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وينطبق الأمر ذاته على علاقات العراق مع تركيا والدول العربية وسائر القوى الإقليمية والدولية، بما يضمن بناء علاقات متوازنة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، بعيداً عن تحويل العراق إلى ساحة لتنافس القوى أو تصفية صراعاتها¹⁵، كما أن الانسحاب الأمريكي من العراق يجب أن لا يكون تحدياً بقدر ما يكون بداية لمرحلة جديدة تفتح آفاقاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين.

المبحث الثالث: المسارات المستقبلية للسيادة العراقية

إن تعزيز سيادة العراق لا يرتبط بمعالجة التحديات فحسب بل يتطلب وضع رؤية مستقبلية لتحقيق الاستقرار على كافة الأصعدة، بما يُمكن العراق من تحقيق مصالحه الوطنية وتعزيز حضوره الدولي والإقليمي، لذا يمكن تناول هذا المبحث من خلال ما يأتي:

أولاً: تعزيز استقلالية القرار السياسي والأمني

تسعى الحكومة العراقية إلى تعزيز السيادة الوطنية والمضي قدماً في إجراءات حصر السلاح بيد الدولة وفقاً للثوابت الدستورية والقانونية لضمان الاستقرار الأمني الداخلي بعيداً عن أيّ تدخلات أو نشاطات خارج نطاق القانون، و لتكون الحكومة مستقلة في قرارها السياسي¹⁶، وفي الجانب الأمني تركز الحكومة بقيادة رئيس الوزراء

15. إسحاق يعقوب محمد، وعلي رحمن جبر، «العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد 2003»، مجلة دراسات مركز الكوفة، العدد (75)، جامعة الكوفة، 2025.

16. مرايا نيوز، العراق يحدد مسارات السيادة الكاملة وحصر السلاح في لقاء رفيع مع واشنطن، مقال منشور في 1-10-2026 على الموقع الإلكتروني: <https://marayanews.com>.

الحالي علي الزيدي على تعزيز منظومات الدفاع الجوي، وحماية الحدود، ورفع كفاءة القوات الأمنية الذاتية لتعويض الفراغ بعد انسحاب التحالف، كما يمثل ملف نزع سلاح الفصائل وإخضاع كافة المظاهر المسلحة لسلطة القانون والدستور الركيزة الأساسية لاكتمال السيادة الداخلية وتثبيت مخرجات «يوم السيادة».

ثانياً: تدعيم مؤسسات الدولة وسيادة القانون

تسعى الحكومة العراقية إلى جعل القانون هو الحكم والفيصل للقضاء على جميع مظاهر الفساد ، وأن تعمل مؤسسات الدولة بشكل مستقل بعيداً عن أي تدخلات خارجية وإقليمية وداخلية من أي جهة كانت، فإذا تمكنت الحكومة من ذلك فإنها تنجح في فرض السيادة والقانون.

ثالثاً: بناء علاقات خارجية متوازنة

يسعى العراق إلى صياغة علاقاته الخارجية وفق مبدأ «السيادة أولاً»، رافضاً أن يكون ساحة لتصفية الصراعات أو منصة للمواجهات الإقليمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، والعمل على لعب دور الجسر الإقليمي واستثمار الموقع الجغرافي للعراق ليكون محوراً للحوار وتخفيف التوترات في الشرق الأوسط بدلاً من الانخراط في سياسة المحاور.

إن استقلالية القرار العراقي لا تعني أبداً عزلة البلاد عن فضاءها الإقليمي والدولي، ولا تهدف إلى قطع الروابط مع القوى المؤثرة كالولايات المتحدة الأمريكية وإيران وبقيّة دول العالم؛ بل تتمثل في امتلاك الدولة القدرة والإرادة لإدارة هذه العلاقات بمرونة وتوازن، وبما يؤمن المصالح الوطنية العليا ويمنع ارتهاان الإرادة العراقية لأي استقطاب أو محور خارجي. فالسيادة الحقيقية لا تتأسس على الانغلاق، وإنما على تمكين الدولة من

رسم أولوياتها وتوجيه سياساتها الخارجية بقرار وطني خالص، وفي هذا الإطار، يستوجب ترسيخ السيادة العراقية المضي في مسارات واضحة تضمن عدم استغلال الأراضي العراقية كمنطلق للإضرار بالجوار أو لتنفيذ أعمال عدائية، مع منع تحويل العراق إلى ميدان لتصفية الحسابات والنزاعات الدولية والإقليمية. كما يتطلب ذلك صياغة علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف، تقوم على المنافع المتبادلة، والاحترام المشترك، والالتزام الصارم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مما يعزز مناعة القرار الوطني الاستراتيجي، وينسجم هذا النهج تماماً مع المادة (8) من دستور جمهورية العراق لعام 2005، التي تلزم الدولة بمبادئ حسن الجوار، والحل السلمي للخلافات، وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وبناء العلاقات الدولية على أساس التكافؤ والمصالح المشتركة. ومن هنا، تشكل هذه المبادئ الدستورية ركيزة وقاعدة قانونية صلبة تمكّن السياسة الخارجية العراقية من الموازنة بين الانفتاح الإيجابي على العالم الخارجي، وبين صيانة استقلال القرار وحفظ السيادة الوطنية¹⁷.

17. عماد الزهيري، يوم السيادة العراقي من انتهاء مهمة التحالف إلى ولادة القرار الوطني المستقل بقلم مقاتل عراقي، مقال منشور على موقع الوطن، الموقع الإلكتروني : <https://alwatan-aljadeed.com>.

الختام

يتضح مما تقدم أنَّ السيادة العراقية هي منظومة متكاملة تقوم على مجموعة من المقومات السياسية والمؤسسية والأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، كما أظهر البحث أنَّ السيادة العراقية تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بالبيئة الداخلية ، فضلاً عن التداخلات الإقليمية والدولية ، ومن ثم، فإنَّ حماية السيادة لا تعني الانغلاق أو قطع العلاقات الخارجية، وإنما تتطلب قدرة الدولة على إدارة هذه العلاقات بصورة متوازنة، وبما ينسجم مع مصالح العراق الوطنية.

وبناءً عليه، فإنَّ تعزيز السيادة العراقية في المرحلة المقبلة يتطلب دعم مؤسسات الدولة وتفعيل دورها، وتوحيد مرجعيات القرار الأمني، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الاستقلالية في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، إلى جانب اعتماد سياسة خارجية متوازنة تقوم على المصالح المشتركة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وبذلك يستطيع العراق توسيع هامش حركته الإقليمية والدولية، والحفاظ على استقلال قراره الوطني، وتعزيز قدرته على التعامل مع التحولات المستقبلية بما يخدم مصالحه العليا.

هوية البحث

- الباحث: د. حميد نعمة الصالحي - كلية الإمام الكاظم^(ع) قسم العلوم السياسية
- الموضوع: السيادة العراقية في مرحلة ما بعد أيلول 2026 المقومات، التحديات، والمسارات المستقبلية
- تأريخ النشر: تشرين الأول - أكتوبر 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، أُسس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org